

الدور التنموي للصناعات الصغيرة

مع الإشارة لدورها في تنمية قطاع الصناعة التحويلية الليبي

The developmental role of small-scale industries with reference to its role in the development of the Libyan manufacturing sector

د. مصطفى رجب البلعزید. ميلود محمد الواكشي

ملخص

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير الصناعات الصغيرة، وتشجيع إقامتها، من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص؛ وذلك باعتبارها قاعدة أساسية للتشغيل، وزيادة الطاقة الإنتاجية، والمساهمة في معالجة مشكلتي: الفقر، والبطالة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية، والفنية، والإنتاجية، والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل؛ ولذلك تولى مختلف الدول هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وتقدم لها الدعم والتشجيع بمختلف السبل وفقاً للإمكانيات المتاحة.

ويحاول هذا البحث إلقاء الضوء على مفهوم الصناعات الصغيرة، وأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه تطورها ونموها، من خلال استعراض لبعض تجارب الدول النامية والمتقدمة في هذا المجال، وأخيراً يتطرق البحث إلى دور القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من مصرف التنمية، والمصارف التجارية، للصناعات الصغيرة، في تطوير ناتج القطاع الصناعي التحويلي في ليبيا خلال الفترة (1990-2009)، وذلك من خلال نموذج قياسي باستخدام البرنامج (Eviews.6).

المقدمة

تعد الصناعات الصغيرة النمط المؤسساتي الأكثر فاعلية في تحريك القوى العاملة باتجاه عملية التصنيع، وتلعب دوراً مهماً في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في بلدان العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشروعات الزراعية، والصناعية، والخدمية فيها، وتسهم في امتصاص أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، فضلاً عن انتشارها الواسع في المناطق السكانية الحضرية والريفية.

ويجمع خبراء الاقتصاد على أن الصناعات الصغيرة، والمتوسطة، هي مفتاح الطريق إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية، وتنموية؛ لأنها تعد المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة، والنامية، على حدٍ سواء، فهي بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، وتسهم مساهمة فعالة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلين الآتيين:

1- إلى أي حد يمكن أن تسهم الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ودعم قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا؟

2- ما هو الدور الذي تلعبه القروض والتسهيلات الائتمانية، التي تمنحها المصارف التجارية للصناعات الصغيرة في تنمية قطاع الصناعة التحويلية الليبي؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة، كإستراتيجية تخطيطية؛ للتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها البلدان النامية عموماً، ويهدف كذلك إلى تحليل دور هذه الصناعات في دفع عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، ومدى مساهمتها في تركيبة الصناعات التحويلية في ليبيا.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من أهمية الصناعات الصغيرة وقدرتها على تحقيق الكثير من الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، حيث إنها تمثل الركيزة الأولية لنشأة الصناعة لأي دولة، إضافةً إلى تميزها بصغر استثماراتها الرأسمالية نسبياً، واعتمادها على المواد الخام المحلية، وقدرتها على تنويع الإنتاج والتكيف مع الظروف والمتغيرات الاقتصادية، والاستغلال الأمثل للموارد.

فرضيات البحث:

ينطلق البحث في الفرضيتين الآتيتين:

تعد الصناعات الصغيرة المدخل الرئيس لتحقيق التنمية الاقتصادية المترافقة مع التنمية الاجتماعية في ليبيا.

وتسهم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية الليبية بشكل إيجابي في دعم الصناعات الصغيرة، والتي تمثل بدورها النسبة الأكبر من قطاع الصناعة التحويلية الليبي.

منهجية البحث:

لقد استند البحث إلى المنهج النظري الاستنباطي، من خلال استعراض تطور مفهوم الصناعات الصغيرة، وبيان أهميتها في عملية التنمية الاقتصادية، والمنهج الاستقرائي العملي التجريبي، من خلال الاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي، مع إجراء بعض الاختبارات الإحصائية (D-W، T، F)، كذلك اختبار استقرار السلاسل الزمنية واختبار السببية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة لسروار هوبوم بعنوان (دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، فيينا، 2002، تناولت هذه الدراسة دعم ونمو وتطوير الصناعات الصغيرة، والمتوسطة، في البلدان النامية، وبلدان التحول الاقتصادي، واستعرضت الدراسة إسهام تلك الصناعات في التنمية الصناعية، وركزت على طبيعة الخطوات المطلوب اتخاذها لضمان استفادة هذه البلدان من انعكاسات عملية التطور التكنولوجي على التنمية الصناعية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أهمية تعزيز القدرات المؤسسية الملائمة في القطاعين: العام، والخاص، وتقديم الخدمات المطلوبة لتطوير الأعمال، وتشجيع إقامة الشبكات بين المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، وربطها بسائر المشروعات والمؤسسات، كما أكدت على ضرورة النهوض بالمشروعات الصغيرة، والمتوسطة، من باب تحقيق العدالة في سياق الاستخدام الريفي وبرامج توليد الدخل والاهتمام بالمرأة.

2- دراسة لصابر أحمد عبد الباقي بعنوان (المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة)، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، 2009، تناولت هذه الدراسة أهم الظواهر الإيجابية لقطاع المشروعات

الصغيرة، وتطرق إلى دور الصناعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة، وبعض المقترحات لتنمية هذه الصناعات، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الصناعات الصغيرة هي التي فتحت المجال لنمو الصناعات الكبيرة، حيث قامت بدور الصناعات المغذية لعدد من الصناعات الكبيرة. ويعني ذلك أن الصناعات الصغيرة تلعب الدور القيادي للصناعات الكبيرة عالية التكنولوجيا.

3- دراسة للهادي مُجد السحيري بعنوان (المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاكل وسبل العلاج)، مجلة التخطيط والتنمية، المجلد الثاني، العدد الأول، طرابلس، 2008، تناولت هذه الدراسة أهمية الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الليبي، وسبل علاج أكثر المعوقات التي تواجه تنمية هذه الصناعات، كما تطرقت هذه الدراسة إلى هيكلية الصناعات الصغيرة، وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي الليبي، وتوصلت إلى أهمية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال دعم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، والتي قامت على أساس الاهتمام بتلك المشروعات في تحقيق طفرة جوهرية في المجالين: الاقتصادي، والاجتماعي، كما أكدت على ضرورة التسليم بوجود العديد من المشاكل والصعوبات الفنية، والإدارية، والتسويقية، والمحاسبية.

4- دراسة لعلي قابوسة بعنوان (دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الثالث، طرابلس، 2009، حيث تناولت هذه الدراسة مفهوم المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وإمكانية تنميتها في الجزائر، كما تناولت دراسة حاضنات الأعمال في الجزائر، ودور المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، والصناعات التقليدية في توجيه هذه الحاضنات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك معوقات كثيرة، تواجه حاضنات الأعمال في الجزائر، ومنها: ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية، وكذلك ضعف مشاريع تنمية روح الريادة، حيث إن المشاريع الريادية لا تزال غير مستغلة، كذلك مشكلة العقار الذي يعيق حاضنات الأعمال الخاصة على وجه التحديد.

إن الدراسات السابقة ركزت بشكل أساسي على دور وأهمية الصناعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة في المجتمعات النامية، وما يمكن أن تشكله الصناعات الصغيرة في دعم عملية التنمية الاقتصادية عموماً، والتنمية الصناعية على وجه الخصوص، أما ما تضيفه هذه الدراسة إلى الدراسات السابقة؛ فهو محاولة تحديد حجم تأثير القروض الممنوحة من المصارف التجارية، ومصرف التنمية في ليبيا للصناعات

الصغيرة على قطاع الصناعة التحويلية الليبي، وكذلك دراسة العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة وطبيعة تأثير كل متغير منها في الآخر.

أولاً: مفهوم وتعريف الصناعات الصغيرة:

إذا كانت الصناعات الضخمة تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية، من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة، فإن الصناعات الصغيرة تساهم بشكل مباشر في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاعتماد على الخارج في استيراد مختلف السلع والخدمات.

مفهوم الصناعات الصغيرة:

إن تحديد تعريف واضح - متفق عليه - للصناعات الصغيرة، يكتنفه الكثير من الصعوبات، ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف، سواء من حيث عدد العمال، أم من حيث رأس المال المستثمر في المشروع، أم حتى المستوى التقني، سينجم عنه نتائج متباينة.

كذلك ترجع الصعوبة في إيجاد تعريف موحد إلى أمور عديدة، منها: ظروف البيئة التي تعمل فيها هذه الصناعات، ومرحلة التطور التي يمر بها المجتمع، ومدى ارتباط المجتمع بتقاليد معينة، يضاف إلى ذلك عدم تجانس عناصر قطاع الصناعات الصغيرة نفسه، ونقص المعلومات حول هذه الصناعة أو تلك، الأمر الذي يصعب معه أي تعريف يتم تبنيه على كل المشروعات في هذا القطاع⁽¹⁾.

كما ترجع صعوبة تعريف الصناعات الصغيرة إلى أن هذا القطاع بمكوناته دائم التغير، فما يعد صناعة صغيرة في وقت من الأوقات، قد لا يعد كذلك في وقت لاحق، إلى جانب أن هذا القطاع يعمل في طياته العديد من الصناعات، التي يمكن أن تندرج تحته، خاصة إذا ما علمنا أن مفهوم الصناعات الصغيرة يشتمل على مفاهيم أخرى تحتاج إلى تحديد، كما أنها تحتاج إلى عدد من المعايير التي سيتم على أساسها تعريف الصناعات الصغيرة⁽²⁾.

ومن كل ذلك يمكن تحديد المقصود بالمشروعات الصغيرة: هو كل شركة أو مؤسسة فردية، تمارس نشاطاً اقتصادياً، سواء كان إنتاجياً أم تجارياً أم خدمياً، ويشغلها عدد قليل من الناس، وتحتاج إلى رأس

(1) أحمد سعيد الشريف، المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد الليبي، بحث مقدم لمؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا، الماضي والمستقبل، طرابلس، 2002 ص3.

(2) فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص41.

مال قليل نسبياً، وبذلك فلا يوجد تعريف شامل للصناعة الصغيرة، مع اختلاف النظرة العلمية والعملية، ومع ذلك فهناك بعض المعايير تسهم في تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة ومنها:
عدد العمال:

وهو الأكثر استخداماً باعتباره معياراً ثابتاً وموحداً، وسهل القياس، و متاح في جمع المعلومات، والبيانات، وإجراء المسوحات الميدانية، وتسهيل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.
حجم رأس المال وقيمة المبيعات:

وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار الذي يعطي صورة عن الحجم الكمي لنشاط المنشأة، فإنه لا يكفي بمفرده لتعريف المنشآت الصغرى؛ نتيجة ارتباطه بالحالة والأوضاع الاقتصادية، واختلاف أهميته ودلالاته في كل بلد.

علاقة المشروع الصغير بقطاع التصدير.

أ- مكانته كبديل للسلع المستوردة.

ب - المستوى التقني المستخدم، والشكل القانوني والتنظيمي والإداري للمشروع.

ج- جودة المنتجات.

د- الطاقة الاستثمارية للمشروع.

تعريف الصناعات الصغيرة:

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ⁽¹⁾ المشروعات الصغيرة بأنها: تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية)، والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عاملاً⁽²⁾.

(1) اليونيدو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة تعنى بجهود رفع مستوى المعيشة في البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي من خلال التنمية الصناعية.

(2)Fayad, M, K "Government expenditure and growth in Libya" unpublished, Ph.D thesis, Liverpool business school, Liverpool John Moores, University U.K, 2000.

كما تعرف المملكة المتحدة الصناعات الصغيرة بأنها: الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل، أو أقل، ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن مليون دولار⁽¹⁾.

وتعرف منظمة العمل الدولية الصناعات الصغيرة بأنها: الصناعات التي يعمل بها 50 عاملاً أو أقل، وتحدد مبلغاً لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل، تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات، على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100000 دولار⁽²⁾.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن بلورة تعريف شامل للصناعات الصغيرة مفاده: "أنها مؤسسات إنتاجية تدار وتقول برأس مال محدود، وتلي احتياجات مجتمع محلي على الأقل، وغالباً ما يكون لها هيكلية إدارية بسيطة، وتستخدم مستوى في وتقني محدودين".

ثانياً: أهمية الصناعات الصغيرة ودورها التنموي:

أهمية الصناعات الصغيرة:

ترجع أهمية الصناعات الصغيرة إلى الدور المتوقع منها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما يؤكد ذلك الدور الذي لعبته، وما زالت تلعبه تلك المشروعات في الدول المتقدمة، ودول جنوب شرق آسيا، فهي تسهم بنحو (30%) من القيمة المضافة المتحققة في تايلاند، (21%) في هونج كونج، و(44%) في إيران، كما أن هذه المشروعات تسهم بنسبة عالية نسبياً في التوظيف والإنتاج في كل من الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء⁽³⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات الصغيرة تنتج سلعاً لا تستطيع الصناعات الكبرى إنتاجها لاعتبارات اقتصادية، بالإضافة إلى ما سبق فإن أهمية الصناعات الصغيرة يمكن عرضها في الآتي⁽⁴⁾:

- خلق وصقل المهارات الفنية والإدارية اللازمة.
- زيادة التراكم الرأسمالي وتعبئة المدخرات القومية.

(1) نيفين فرج إبراهيم، دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري مع الإشارة لدورها في تنمية محافظة المنيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، المنوفية، مصر، 2000، ص20.

(2) فتحي السيد عبده، مرجع سبق ذكره، ص56.

(3) نجلاء محمد إبراهيم بكر، المشاريع الصغيرة في إطار الصندوق الاجتماعي المصري ونظام العوالة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 2002، ص191.

(4) الهادي محمد السحيري، المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاكل سبل العلاج، مجلة التخطيط والتنمية، المجلد الثاني، العدد الأول، طرابلس، 2008، ص45.

- نشر النمو الاقتصادي على أكبر قدر من المساحة الجغرافية؛ لتحقيق التوازن الإقليمي للتنمية.
- خلق مجالات جديدة للتصدير.

- تعتبر مجالاً هاماً للابتكار والإبداع والتميز التقني.

2- الدور التنموي للصناعات الصغيرة:

تؤدي الصناعات الصغيرة دوراً حيوياً في عملية التنمية الاقتصادية؛ لأنها تمثل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الصناعات الكبرى، كما أنها تمثل نقطة انطلاق لحركة التصنيع، وتعمل على خلق فرص عمل جديدة، من شأنها التغلب جزئياً على مشكلة البطالة، كما تقوم الصناعات الصغيرة بالعديد من الأدوار منها ما يأتي:

أ- توفير فرص العمل:

تمثل الصناعات الصغيرة أهمية كبيرة عند رسم السياسات الصناعية؛ لما لها من دور كبير في تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والمتقدمة، وباختلاف أنظمتها الاقتصادية، وفلسفتها الاجتماعية، وأسلوب إدارة اقتصادياتها الوطنية.

وتقوم الصناعات الصغيرة باستخدام فنون إنتاجية، تتميز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تتمتع من خلالها جزءاً من البطالة، وتعمل في الوقت ذاته على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية، مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة، دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب النازحين من المناطق الريفية، غير المؤهلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة بصفة عامة، وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة، فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي (84%) من العمالة اليابانية الصناعية، وتسهم بحوالي (52%) من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني، وفي الولايات المتحدة وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من (1992 وحتى عام 1998) أكثر من (15 مليون) فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة، حيث كانت وما تزال هذه المشاريع تستوعب (70%) من قوة العمل الأمريكية، وكذلك

الأمر في دول الاتحاد الأوروبي، حيث بينت الدراسات أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي (70%) من فرص العمل بدول الاتحاد⁽¹⁾.

ب- تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة:

تلعب الصناعات الصغيرة دوراً بارزاً في تحقيق هدف البعد المكاني للتنمية، مقارنةً بالصناعات الكبيرة، فهي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، من خلال جملة من الأهداف أهمها:

أ- إن انتشار الصناعات الصغيرة في المناطق والأقاليم الريفية، يؤدي إلى تعبئة الفائض الاقتصادي الكامن في هذه الأقاليم، وبذلك تسهم هذه المشروعات في توفير فرص عمل، وبالتالي في التقليل من حدة الفقر، ومواجهة التفاوت الصارخ في توزيع الدخل بين سكان الحضر والريف، وهذا من شأنه أن يحقق الاستقرار البشري في الريف والمناطق الأقل نمواً، وبالتالي التخفيف من النزوح إلى المدن الكبيرة.

ب- أصبحت التنمية المكانية المتوازنة ضرورة من ضرورات السياسات الاقتصادية القومية، ومكوناً أساسياً في خطط التنمية المتلاحقة، وصولاً لتحقيق التوازن في توزيع الأنشطة التجارية والخدمية، وبذلك تكتسب الأنشطة الصناعية أهمية أكبر في ظل هذه السياسات الاقتصادية.

ج- الأهمية الاجتماعية للصناعات الصغيرة⁽²⁾:

إن الهدف الأساسي من تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة، هو تحقيق ودعم عملية التنمية الشاملة والمستدامة، ونشر المفاهيم الصناعية الحديثة، والتحرر من أساليب الإنتاج التقليدية، فالصناعات الصغيرة بطبيعتها تنتشر في أرجاء البلاد، وبالتالي يمكن أن تؤثر في سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم، كونها تستطيع نقل التكنولوجيا البسيطة بطريقة سهلة، وفي هذا الصدد تتبين الأهمية الاجتماعية للصناعات الصغيرة من خلال ما يأتي:

* تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني:

تعد الصناعات الصغيرة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في التنمية؛ لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية، ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، كما أنها لا تحتاج إلى رؤوس الأموال الأجنبية.

(1) صابر أحمد عبد الباقي، المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، 2009، ص82.

(2) فنحي السيد عبده، مرجع سبق ذكره، ص76.

* الحد من انتشار مظاهر الانحراف والفساد الاجتماعي:

تقوم الصناعات الصغيرة بامتصاص العمالة الفائضة، وهي بذلك تلعب دوراً اجتماعياً ومعيشياً، وبالتالي تبعد شرائح هامة من المجتمع عن الشعور بالإقصاء والظلم الاجتماعي، مما يقلل من ممارستهم أنماطاً سلوكية غير سوية، مما ينتج في النهاية إسهامهم في التنمية البشرية، ورفع المستوى المعيشي والمهني والثقافي.

* رفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي:

إن تدعيم دور الصناعات الصغيرة والريفية، التي تمارس أنشطتها في القرى والأقاليم النائية والأقل تطوراً، يساعد على رفع نسبة مشاركة المرأة في هذه الأنشطة، وخاصةً تلك التي تتطلب عمالة نسائية، مثل: صناعة الملابس المطرزة، وصناعة التريكو والسجاد، ويساعد ذلك على استغلال طاقتهم والاستفادة من أوقات فراغهم.

* تكوين نسق متكامل في أداء الأعمال:

تعمل الصناعات الصغيرة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد، وأهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل، والصناعات الصغيرة، خاصةً الحرفية منها، أو التقليدية، يمكن أن تدعم هذا النسق، ويمكن أن تحقق ذلك على مستوى الأقاليم المختلفة، حيث تنتشر هذه الصناعات، فيتكون بذلك النسق الاجتماعي المتكامل في أداء الأعمال الصغيرة على مستوى المجتمع كله.

ثالثاً: معوقات وتحديات الصناعات الصغيرة:

تواجه الصناعات الصغيرة تحديات وعوائق كثيرة ومتنوعة في البلاد النامية على وجه الخصوص، فمنها ما يتعلق بمشكلات أساسية للصناعة الصغيرة، ومنها ما يتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج أو التسويق، ومنها ما يتعلق بالظروف العامة المحاطة بالصناعات الصغيرة، ومن بين هذه المشاكل ما يأتي:

1- تحديات التمويل:

إن معظم المشروعات الصغيرة يتم إنشاؤها في إطار عائلي، عن طريق توظيف المدخرات العائلية أو الشخصية، في مشروع إنتاجي، يتوقع أن يدر على أصحابه عائداً أفضل من تلك التي يدرها توظيف هذه المدخرات في البنوك، أو الأوعية الادخارية الاستثمارية الحكومية، أو غير الحكومية، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المصري الحالي تعاني من العديد من الصعوبات والعراقيل

البيروقراطية، ونشير إلى أن الدراسات التي تناولت مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد خلصت إلى أن السبب في إهمال طلبات التمويل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى⁽¹⁾:
- كون البنوك تفضل تمويل المشروعات الكبيرة ذات السمعة المالية الجيدة، خاصة في الحالات التي تقل فيها الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية.

- ضعف مقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم الضمانات الكافية التي يطلبها البنك مقابل التمويل.

- ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة، وغير الملائمة لظروف هذا النوع من المؤسسات، التي تحتاج إلى عناية خاصة حتى تستطيع السداد.

- افتقار أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرة التنظيمية والإدارية، ما يزيد من درجة مخاطرة البنوك في تمويل هذه المشاريع.

- تكاليف الخدمة، أو المعاملة المصرفية، في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفعة بسبب المبلغ الصغير للقرض.

2- تحديات إدارية وتنظيمية:

إن توافر القدرات الإدارية والتنظيمية للمشروعات الصناعية الصغيرة هو أساس تطور هذه الصناعات، وأداة نجاحها واستمرارها، ولكن معظم الصناعات الصغيرة خصوصاً في الدول النامية تعاني من الكثير من المشاكل الإدارية والتنظيمية أهمها:

- عدم وجود التخصص الإداري للعاملين في إدارة هذه المؤسسات، وشيوع اتخاذ القرارات بصفة فردية، حيث تتركز جميع الأمور الإدارية على عاتق شخص واحد، وفي كثير من الأحيان لا يكون ملماً بفنون الإدارة، إضافةً إلى أن مالك المؤسسة أو مديرها كثيراً ما يقوم بجميع الأعمال من إنتاج، وتسويق، أو محاسبة، الأمر الذي ينتج عنه نقص القدرات والمهارات الإدارية لدى المدير والعاملين معه⁽²⁾.

- عدم قدرة صاحب المشروع على القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والرقابة بصورة متكاملة.

(1) علي قابوسة، دور حاضرات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الثالث، السنة الثالثة، طرابلس، 2009، ص18.

(2) فايز خير الله ناصر العوضي، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة الكويت، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية الآداب جامعة عين شمس، مصر، العدد الثالث، 2001، ص212-213.

- نقص الخبرة لدى هذه المشروعات في أساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة، مما يؤدي إلى طول الوقت اللازم لإنجاز معاملاتها مع هذه الجهات، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة الروتين المعقد، وكثرة الأوراق والإجراءات المطلوبة في معاملات هذه المشروعات مع أجهزة الدولة المختصة.

- ضعف أداء الموظفين الإداريين، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة الإنتاج في بعض مراحله داخل هذه المؤسسات.

3- مشكلة الضرائب:

يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من جانبين، سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من حيث ارتفاع الضرائب، أم لجهاز الضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت، مما يضيق عمل هذا الجهاز⁽¹⁾.

4- مشاكل خاصة بالإطار العام للمشروعات الصغيرة:

من أهم المشاكل المرتبطة بسير عمل الصناعات الصغيرة ما يأتي:

أ- عدم وجود تشريع واضح ومحدد ومستقر، خصوصاً في الدول النامية، ينظم عمل الصناعات الصغيرة، ويهتم بتنظيم الإنتاج داخل هذه المؤسسات.

ب- عدم وجود قانون تأمين للحماية الاجتماعية للعمال في المشروعات الصغيرة من ناحية الأجور، ومراعاة قواعد السلامة الصحية، وكذلك مشكلة عمالة الأطفال.

ج- عدم وجود أي نوع من التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

د- العشوائية في إنشاء المشاريع الصناعية الصغيرة، حيث لا توجد معلومات مسبقة عن السوق المحلي، وبالتالي يتم إنشاء مشاريع صناعية مكررة ومتشابهة، مما يعمق من صعوبات تسويق منتجات هذه المشاريع.

رابعاً: بعض التجارب العالمية لتنمية الصناعات الصغيرة:

(1) ماهر حسن الخروق، إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، 2006، ص5.

إن جانباً مهماً من التطور التقني والنجاح الاقتصادي، الذي وصلت إليه الدول المتقدمة، وبعض الدول النامية، يعود إلى الاهتمام الذي أولته هذه الدول إلى الصناعات الصغيرة، وسوف نستعرض فيما يأتي بعض التجارب العالمية في هذا الإطار:

1- التجربة الأمريكية:

منذ الخمسينات والولايات المتحدة الأمريكية تدعم وتشجع المنشآت الصغيرة، من خلال تبني عدد من البرامج والخطط الإستراتيجية، ومن بين أهم سياسات هذا الدعم والتشجيع ما يأتي:

- إنشاء الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة عام، (1953)، والتي تهتم بتنفيذ السياسات القومية لإقامة وتنمية وحماية المنشآت الصغيرة.

- منح إعفاءات ضريبية تصل إلى (20%) .

- إنشاء العديد من المنظمات الحكومية، التي تظم فريق من المختصين، وتهتم بتقديم الاستشارات والتدريب.

- إنشاء برنامج في وزارة التجارة لتشجيع زيادة المنشآت الصغيرة في التجارة الإلكترونية.

وبالإضافة إلى الدور التمويلي والتسويقي، الذي تقوم به تلك المنظمات والبرامج، فإنها تقوم بأدوار أخرى من أبرزها⁽¹⁾:

- دور المرشد للأعمال من خلال توفير المعلومات اللازمة لتأسيس الشركة، وكيفية الحصول على التمويل اللازم، وخطة التنمية والتسويق والتحليل المالي، والتحكم في التكاليف ودراسة السوق والتصدير.

- تقديم المساعدة التقنية في العملية الإنتاجية، وكيفية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وتوفير المعلومات الضرورية للمشروعات الصغيرة، وبخاصة عن احتياجاتها من المدخلات الوسيطة، والمستلزمات، وحجم العرض والطلب، والأسعار، والمواصفات، وغيرها، عن طريق مراكز معلومات خاصة بهذا الغرض.

(1) أماني علي هلال، دروس أمريكية للمشروعات الصغيرة، مركز التجارب التنموية والإصلاحية، القاهرة، 2006، ص3.

2- التجربة الإندونيسية⁽¹⁾:

تم إنشاء المؤسسة العامة لتأمين التمويل والائتمان في إندونيسيا عام (1971)، بقرار ومساهمة حكومية، وذلك للعمل على تغطية المخاطر المؤدية لتعثر القروض الموجهة لدعم المشروعات الصغيرة والكبيرة، على حد سواء.

ومن خلال بنك إندونيسيا تم إنشاء وحدة لتوفير التمويل والائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تمويل رأس المال العامل فقط، على أن تبلغ نسبة الضمان (75%) من قيمة القرض الذي تبلغ قيمته تقريباً (15 ألف دولار)، وتبلغ نسبة الضمان (3%) من قيمة القرض، تدفع لمرة واحدة للقرض، التي تتراوح مدتها من (3-5 سنوات)، و(1%) للقروض التي تقل مدتها عن سنة واحدة⁽²⁾.

3- التجربة المصرية:

قامت مصر بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في عام (1999)، والذي اختص بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بهذا القطاع، ويولي الصندوق أهمية خاصة للباحثين عن العمل، حيث قام بتمويل أكثر من (86) ألف مشروع صغير ومتوسط، بقيمة (450 مليون دولار)، كما قام بإنشاء مشاريع متعددة في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، كما طرح فكرة (المقاول الصغير) لخريجي كليات الهندسة، في مجالات البناء والتشييد، وصيانة البنية التحتية، إضافةً إلى ذلك يقدم مجموعة من الآليات المؤسسية الجديدة لتفعيل دور تلك المشروعات، أهمها ما يأتي⁽³⁾:

- تقديم الرعاية الفنية، وتوفير المناخ والمقومات الملائمة لقيام الأنشطة الصناعية.
 - إنشاء مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة، مثل: صيانة الأثاث، والتعبئة، والتغليف، والجلود، وغيرها.
 - إنشاء المجمعات والأحياء الصناعية، بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي.
- خامساً: دور الصناعات الصغيرة في دعم قطاع الصناعة التحويلية الليبي:

(1) ماهر حسن المحروق وإيهاب مقابله، مرجع سبق ذكره، ص12.

(2) ماهر حسن وإيهاب مقابله، مرجع سبق ذكره، ص12.

(3) الهادي مُجَّد السحيري، مرجع سبق ذكره، ص58-59.

تلعب الصناعات الصغيرة دوراً حيوياً في التنمية الصناعية في ليبيا، خصوصاً بعد اكتشاف النفط، وذلك بعد ظهور مشروعات كثيرة تلي احتياجات هذا القطاع، كمشروعات صيانة الآلات والمعدات، وجميع مستلزمات هذا القطاع.

حيث إن الصناعات الصغيرة هي المهيمنة، من حيث العدد، في أغلب الفروع التحويلية، وغالباً ما يسيطر القطاع الخاص على هذه الصناعات؛ لكونها تتلاءم مع الإمكانيات الاستثمارية المحدودة لهذا القطاع، وتتضمن نسبة أقل من المخاطرة مقارنةً بالمنشأة الصناعية الكبيرة، التي يهيمن عليها، في العادة، القطاع العام، وتضم الصناعات الصغيرة في ليبيا كل التشاركيات الفردية والجماعية، التي يمتلكها القطاع الخاص، وهي صناعات بسيطة في العادة، ولا تستخدم تقنيات معقدة، كما تستوعب عدداً قليلاً من المشتغلين، لا يتجاوز (10) عمال⁽¹⁾.

ومن أهم مشاكل وتحديات الصناعات الصغيرة في ليبيا: الحصول على تمويل كافٍ لدعم وتطوير هذه الصناعات، ومن أجل ذلك تتابع صدور مجموعة من القوانين والقرارات الاقتصادية في ليبيا، من شأنها تطوير وتنظيم هيكل المنشآت الصغيرة، وتهمين الصناعات الصغيرة على القطاع الصناعي من حيث العدد؛ لتكون ما نسبته (94%) من إجمالي الوحدات الصناعية القائمة في ليبيا، إلا أن الأهمية النسبية للاستثمار في هذه الصناعات منخفضة جداً، فهي لم تتجاوز (6%) من إجمالي الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية عام (1994)، ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (12%) عام (2004) وإلى (17%) عام (2007)، وربما يعود ذلك إلى طبيعة عملية الإنتاج التي تستخدم تقنيات متواضعة، ونسبة منخفضة من رأس المال⁽²⁾.

ومن أجل دعم نمو وتطوير الصناعات الصغيرة في ليبيا، أنشئت مؤسسات تمويلية متخصصة، وذلك لتقديم الدعم المالي لمنشآت الصناعات الصغيرة، ومن بين هذه المؤسسات [مصرف التنمية- مركز البحوث الصناعية- الجهاز التنفيذي للتشاركيات والصناعات الصغيرة]⁽³⁾.

(1) فلاح خلف الربيعي، القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2003، ص97.

(2) الهادي مُجَّد السحيري، مرجع سبق ذكره، ص63.

(3) مجدي عثمان سالم، التسهيلات الائتمانية وأثرها على إنتاجية قطاع الصناعة التحويلية الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، 2004، ص36.

ويوضح الجدول رقم (1) إجمالي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية، التي قام بتقديمها مصرف التنمية، وكذلك المصارف التجارية لمختلف الصناعات الصغيرة في ليبيا، خلال الفترة (1990-2009).

جدول رقم(1) القروض

السنة	ناتج قطاع الصناعة التحويلية (بالمليون دينار*).	القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من مصرف التنمية للصناعات الصغيرة (بالألف دينار).	القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية للصناعات الصغيرة (بالمليون دينار).
1990	651.6	4005.1	1784.3
1991	680.3	2117.6	1784.1
1992	555.0	2547.6	1917.0
1993	699.6	1441.2	2133.4
1994	604.0	1180.6	2296.1
1995	743.1	1490.5	2462.7
1996	702.9	8040.9	1877.9
1997	818.6	27081.7	2072.0
1998	779.3	2531.6	2290.8
1999	863.1	3583.4	2647.9
2000	972.9	20721.8	2802.9
2001	877.8	31704.2	3156.0
2002	813.1	69166.6	3269.8
2003	1991.9	77825.7	3549.0
2004	2448.7	36022.8	3194.2
2005	3131.7	254408.0	2701.6
2006	3602.6	177476.3	3589.9
2007	4032.1	221939.9	4544.0
2008	4888.8	60968.5	6596.8
2009	5447.6	86784.7	7341.8

والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من مصرف التنمية، والمصارف التجارية إلى الصناعات الصغيرة* خلال الفترة (1990-2009)

*قيمة الدينار الليبي تعادل 1 دولار = 1.3 دينار.

تم إعداد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على:

1- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، مجلدات مختلفة.

2- مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1962-2000، ديسمبر 2001.

3- مجلس التخطيط العام، الحسابات القومية 1986-1999، ديسمبر 2001.

* تشمل الصناعات الصغيرة (المواد الغذائية، مواد البناء، الصناعات الكيماوية واللدائن، صناعة المعادن، صناعة المنسوجات، صناعة الأثاث، خدمات صناعية، صناعات أخرى).

1- النموذج القياسي للدراسة:

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، والذي يغطي الفترة الزمنية الممتدة من (1990-2009)؛ لكي تتمكن من تحليل درجة تأثر قطاع الصناعات التحويلية الليبي بالقروض والتسهيلات الائتمانية، الممنوحة من قبل مصرف التنمية، والمصارف التجارية للصناعات الصغيرة، ويمكن تمثيل هذه العلاقة بالمعادلة الآتية:

$$P = b_0 + b_1L_1 + b_2L_2$$

حيث إن:

p = ناتج قطاع الصناعة التحويلية الليبي خلال الفترة (1990-2009).

L_1 = القروض الممنوحة من مصرف التنمية للصناعات الصغيرة خلال نفس الفترة.

L_2 = القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية للصناعات الصغيرة خلال نفس الفترة.

وبعد إجراء طريقة المربعات الصغرى العادية (Multiple Regression Analysis) جاءت

النتائج موضحة في الجدول رقم (2):

جدول رقم(2) نتائج النموذج القياسي للدراسة

Dependent Variable: P			
Method: Least Squares			
Date: 05/02/12 Time: 15:14			
Sample: 1990 2009			
Included observations: 20			
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient
0.0003	-4.576630	238.2577	-1090.418 C
0.0001	5.285254	0.001489	0.007869 L1
0.0000	10.35075	0.075603	0.782550 L2
1765.235	Mean dependent var	0.925927	R-squared
1585.460	S.D. dependent var	0.917213	Adjusted R-squared
15.22114	Akaike criterion	456.1815	S.E. of regression
15.37050	Schwarz criterion	3537726.	Sum squared resid
15.25030	Hannan-Quinn criter.	-149.2114	Log likelihood
1.132408	Durbin-Watson stat	106.2517	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

من إعداد الباحثين بالاستعانة بالبرنامج القياسي (Eviews.6).

تشير نتائج الجدول (2) إلى معنوية معلمة المتغيرين المستقلين ($L1, L2$)، حيث تجاوزت قيمتها قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (1%)، كما أظهرت النتائج معنوية النموذج المقدر بدلالة اختبار (F) عند مستوى معنوية (1%)؛ إذ بلغت قيمتها المحسوبة (106)، ويظهر معامل ($D-W$) وقوع قيمتها (1.13)، في منطقة عدم الحسم، أي: لا يمكن البت بوجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدمه، ومن ناحية أخرى بلغت القدرة التفسيرية للنموذج ممثلاً في معامل التحديد (R^2) قيمة جيدة؛ إذ بلغت (92%) تقريباً، أي أن متغيري القروض الممنوحة من مصرف التنمية، والمصارف التجارية للصناعات الصغيرة، يفسران ما نسبته (92%) تقريباً من إجمالي التباين في متغير ناتج قطاع الصناعة التحويلية.

كذلك فإن الملاحظ من نتائج التقدير أهمية مرونة معامل متغير القروض، الممنوحة من مصرف التنمية ($L1$)، حيث بلغت (0.0078)، وهذا يعني أن أي زيادة في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من مصرف التنمية للصناعات الصغيرة، بمقدار ألف دينار، يؤدي إلى زيادة في ناتج قطاع الصناعة التحويلية بمقدار (7800 دينار)، وهذا يؤكد على أهمية العلاقة بين ناتج قطاع الصناعة التحويلية، والقروض الممنوحة من مصرف التنمية، لدعم الصناعات الصغيرة.

أما المتغير المستقل الثاني، المتمثل في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية، الممنوحة من المصارف التجارية لصناعات الصغيرة؛ فيظهر معامل ارتفاع تأثيره على المتغير التابع، إذ بلغ حجم هذا التأثير (0.78)، ويشير ذلك إلى أن أي زيادة في حجم القروض الممنوحة من المصارف التجارية للصناعات الصغيرة، بمقدار مليون دينار، يؤدي إلى زيادة ناتج قطاع الصناعة التحويلية الليبي بمقدار (780000 دينار) وهذا يدل على ارتباط هذا المتغير بدور متزايد في دعم ناتج قطاع الصناعة التحويلي خصوصاً، وفي دعم عملية تنويع الهيكل الاقتصادي على وجه العموم، كما يؤكد معامل الارتباط قوة العلاقة بين هذين المتغيرين إذ بلغت ($rPL2=90\%$).

نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة:

لاختبار العلاقة بين ناتج قطاع الصناعة التحويلية الليبي، وحجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من مصرف التنمية، والمصارف التجارية لدعم الصناعات الصغيرة، يجب معرفة وتحليل

الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لكل من هذه المتغيرات، خلال الفترة (1990-2009)، وذلك بإجراء اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لمعرفة هل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ساكنة أم لا؟ ويستخدم لذلك اختبار ديكي فولر الموسع - Augmented Dickey Fuller (ADF).

بالنسبة لمتغير ناتج قطاع الصناعة التحويلية الليبي (المتغير التابع):
ينص هذا الاختبار على استعمال طريقة المربعات الصغرى، وبوجود ثابت، واتجاه عام، وقد تم الحصول على النتائج الموضحة أدناه في الجدول رقم (3):

جدول رقم (3) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير ناتج قطاع الصناعة التحويلية الليبي.

Null Hypothesis: D(P,2) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=3)		
Prob.*	t-Statistic	
0.0020	-3.933762	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.728363	1% level Test critical values:
	-3.759743	5% level
		10%
	-3.324976	level

تم إعداد الجدول من قبل الباحثين بالاستعانة ببرنامج (Eviews.6).

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه، تبين أن السلسلة الزمنية لمتغير ناتج قطاع الصناعة التحويلية الليبي (P) مستقرة عند مستوى معنوية (5%)، حيث إن قيمة (τ^* المحسوبة) أكبر من (τ' الجدولية) -3.93 < (-3.75)، أي أن السلسلة الزمنية لهذا المتغير مستقرة.

بالنسبة لمتغير القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من مصرف التنمية للصناعات الصغيرة (المتغير المستقل الأول):

تم استخدام اختبار ديكي فولر لاختبار استقرار هذه السلسلة، وتم الحصول على النتائج والموضحة في الجدول رقم (4):

جدول رقم (4) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير القروض الممنوحة من مصرف التنمية للصناعات الصغيرة.

Null Hypothesis: D(L1,2) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=3)		
Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-5.843870	Augmented Dickey-Fuller test statistic
		Test critical
	-2.728252	1% level values:
	-1.966270	5% level
		10%
	-1.605026	level

تم إعداد الجدول من قبل الباحثين بالاستعانة ببرنامج (Eviews.6).

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه، تبين أن السلسلة الزمنية لمتغير حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من مصرف التنمية إلى الصناعات الصغيرة (L1) مستقرة عند مستوى معنوية (1%)، حيث إن قيمة (τ^* المحسوبة) أكبر من (τ' الجدولية) $-5.84 < (-2.72)$ ، أي أن السلسلة الزمنية لهذا المتغير مستقرة.

جـ- بالنسبة لمتغير حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية للصناعات الصغيرة (المتغير المستقل الثاني):
 الجدول الآتي يوضح نتائج اختبار ديكي فوللر للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل الثاني، وقد تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (5):
 جدول رقم (5) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير القروض الممنوحة من المصارف التجارية للصناعات الصغيرة.

Null Hypothesis: D(L2,2) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=3)		
Prob.*	t-Statistic	
0.0598	-5.087630	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.728363	1% level Test critical values:
	-3.759743	5% level
		10%
	-3.324976	level

تم إعداد الجدول من قبل الباحثين بالاستعانة ببرنامج (Eviews.6).
 ومن خلال نتائج الجدول أعلاه، تبين أن السلسلة الزمنية لمتغير حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية لدعم الصناعات الصغيرة (L2) مستقرة عند مستوى معنوية (1%)، حيث إن قيمة (τ^* المحسوبة) أكبر من (τ' الجدولية) $-5.08 < (-4.72)$ ، أي أن السلسلة الزمنية لهذا المتغير مستقرة.

نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Test):

سوف يتم الاعتماد على طريقة (Granger) لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات، ويقصد بالعلاقة السببية: مدى تسبب نمو متغير معين في نمو متغير آخر أو لا، أو العكس، أو هناك تأثير متبادل، وسوف تهدف هذه الطريقة إلى معرفة اتجاه السببية بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع، وهل هي علاقة عكسية أم تبادلية، أو ليس هناك علاقة على الإطلاق، وسوف يتم ذلك بطريقة (Granger)، والهدف من وراء ذلك هو تطبيق السياسة بشكل صحيح، ويمكن التعبير عن ذلك من خلال المعادلات الآتية⁽¹⁾:

$$Y_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i X_{t-1} + \sum_{j=1}^n B_j Y_{t-j}$$

$$X_t = \sum_{i=1}^n \sigma_i X_{t-1} + \sum_{j=1}^n \delta_j Y_{t-1}$$

نقول: إن X يسبب Y ، أي أن العلاقة في الاتجاه $(X \rightarrow Y)$.

ونقول: إن Y يسبب X ، أي أن العلاقة في الاتجاه $(Y \rightarrow X)$.

وتكون العلاقة تبادلية، أي أن Y يسبب X ، X يسبب Y ($X \leftrightarrow Y$).

إن اختبار Granger Causality Test المناسب لدراسة السببية هو اختبار فيشير (Fisher)،

ويكون ذلك حسب الفرضيات الآتية:

$$H_0: Y_{2t} \text{ لا يسبب } Y_{1t}$$

$$H_1: Y_{2t} \text{ يسبب } Y_{1t}$$

وعلى ذلك سوف نقوم بدراسة العلاقة السببية بين ناتج قطاع الصناعة التحويلية الليبي والقروض

المنوحة من مصرف التنمية والمصارف، التجارية للصناعات الصغيرة، وجاءت النتائج كما هي في

الجدول رقم (6):

(1) Damondar N , Gujarati , Econometrie , traduction La4 eme Edition americaine par Brnard Bernier , de – book Universite , Bruxelles 2004, p691 .

جدول رقم (6) نتائج اختبار السببية لجرائج بين متغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/07/11 Time: 12:33

Sample: 1990 2009

Lags:3

F-

Prob.	Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.01967	6.49044	17	L1 does not Granger Cause P
0.00794	1.2765		P does not Granger Cause L1
0.00519	14.5285	17	L2 does not Granger Cause P
0.07203	12.2756		P does not Granger Cause L2
0.02061	6.05477	17	L2 does not Granger Cause L1
0.05943	4.29470		L1 does not Granger Cause L2

تم إعداد الجدول من قبل الباحثين بالاستعانة ببرنامج (Eviews.6).

وبفحص نتائج السببية لجرائج والموجودة في الجدول أعلاه تبين ما يأتي:

بالنظر إلى حالة «القروض الممنوحة من مصرف التنمية للصناعات الصغيرة، يسبب التغير في ناتج قطاع الصناعة التحويلية الليبي»؛ فإننا نسجل أن (F) المحتسبة والبالغة (6.49) هي أكبر من (F) الجدولية عند مستوى معنوية (1%)، وهذا يعني أن القروض تسبب تغيراً في ناتج قطاع الصناعة التحويلية الليبي.

أما بالنسبة لحالة «التغير في ناتج قطاع الصناعة التحويلية يسبب تغيراً في القروض الممنوحة من مصرف التنمية للصناعات الصغيرة»؛ فإننا نسجل أن قيمة (F) المحتسبة والبالغة (1.27) هي أقل من (F)

الجدولية عند مستوى معنوية (1%)، وهذا يعني أن التغير في ناتج قطاع الصناعة التحويلية لا يسبب تغيراً في تلك القروض، ونخلص في النهاية إلى أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد، وهو أن التغير في القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للصناعات الصغيرة من قبل مصرف التنمية، يسبب تغيراً في ناتج قطاع الصناعة التحويلية الليبي (P) L1 (→).

ج- أما بالنسبة للمتغير المستقل الثاني، وعلاقته بالمتغير التابع؛ فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (F) يؤكد أن (F) المحسوبة والبالغة (14.52، 12.27) هي أكبر من (F) الجدولية عند مستويات المعنوية (1%)، وهذا ما يعني أن العلاقة تبادلية بين ناتج قطاع الصناعة التحويلية والقروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية للصناعات الصغيرة وأن كلاً منهما يؤثر ويتأثر بالآخر (PL2 ↔).

سادساً: نتائج البحث:

يمكن تلخيص جملة من النتائج المستخلصة من هذا البحث، وأهمها ما يأتي:

عدم وجود اتفاق موحد حول تعريف المشروع الصغير، أفرز ذلك عدداً من المغالطات، كذلك فإن اختلاف مفهوم المشروع الصغير من حيث العمالة، ورأس المال، والاستثمار، أدى إلى عدم وجود أرقام دقيقة حول مساهمتها في الصناعات التحويلية في الدول النامية.

لم تجد المؤسسات الصناعية الصغيرة الكثير من الاهتمام في الدول النامية- من ضمنها الدول العربية- جعل الكثير منها يعاني من اختناقات تكاد تكون مزمنة، ومن بين هذه الاختناقات: صعوبات في الحصول على الخامات المختلفة، وصعوبات التمويل، كذلك عدم تأهل معظم هذه المشروعات للحصول على القروض اللازمة للتطوير، فضلاً عن صعوبات التسويق للمنتجات المختلفة لهذه المشاريع.

ضعف البحث والتطوير والابتكار، وعدم الترابط بين الجهات البحثية، والصناعات الصغيرة، أدى إلى عدم التطور في أداء المؤسسات الصغيرة، كذلك عدم وجود مرجعية للوفدين الجدد لتلك الصناعات، مما يفيدهم التعرف على نشاط هذه الصناعات، والأنشطة التي لها ربحية محلية، أو إقليمية، أو حتى دولية.

لقد شهدت فترة الدراسة تزايداً ملحوظاً في حجم القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية الليبية لدعم الصناعات الصغيرة، حيث إنه من الواضح أن الدولة حولت الاهتمام من القطاع العام إلى القطاع الخاص، والذي تعمل فيه غالبية الصناعات الصغيرة، وفي هذا السياق يتعين بصورة خاصة النهوض بهذه

الصناعات، والتي تلعب دوراً على درجة كبيرة من الأهمية في العملية التنموية، وبالتالي فإنه من الممكن قبول الفرضية الأولى للبحث.

من خلال النموذج القياسي للدراسة تبين أن حجم القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية للصناعات الصغيرة في ليبيا، تسهم بشكل فاعل في تنمية ودعم هذه الصناعات، وبالتالي تطوير قطاع الصناعة التحويلية الليبي، حيث بلغت مرونة النمو لهذه القروض (0.78)، بمعنى أن كل دينار ممنوح (كقروض) لهذه الصناعات يسهم في زيادة ناتج قطاع الصناعة التحويلية بمقدار (0.78) دينار، وبالتالي فإن هذه النتيجة تدفعنا لقبول الفرضية الثانية للبحث.

أشارت الدراسة القياسية المستندة على منهج السببية (Granger) أن هناك علاقة تبادلية التأثير بين القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية؛ لدعم الصناعات الصغيرة في ليبيا، وناتج قطاع الصناعة التحويلية الليبي.

سابعاً: المقترحات:

إن التمويل وحده - مهما بلغت أهميته - غير كافٍ لإنجاح الصناعات الصغيرة، فلا نجاح بدون رفع الكفاءة الإدارية للعمال والموظفين في هذه الصناعات، من خلال التعليم والتدريب، وأيضاً من اللازم أن يكون هناك ترابط بين المشروعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، مثل: عمليات الصيانة، والتركيب، وغيرها من الأنشطة، وهذا يدعونا إلى التأكيد على ضرورة توافر العناصر الأساسية لبرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي يتعين أن تكون متكاملة ومتفاعلة في آن واحد؛ كي تحدث الآثار المطلوبة منها في دعم التنمية الاقتصادية في المجتمع، ومن بين هذه العناصر ما يأتي:

تقديم التمويل الكافي من خلال تحفيز المصارف على الإقراض بفترات سماح مقبولة، وأسعار فائدة مخفضة. إيجاد روابط بين الصناعات ذات الأحجام المختلفة بما يحسن من القدرة التسويقية لهذه الصناعات، ويوفر لها إمكانات تسويق منتجاتها.

إعطاء دور أكبر للقروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية لدعم الصناعات الصغيرة في ليبيا.

3- إشراك القطاع الخاص بشكل أساسي كجهة مقدمة للخدمات للصناعات الصغيرة، كخدمات الإقراض والاستثمار.

4- تقديم المشورة الفنية والبحثية، وتوفير المناخ الملائم لإنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كتقديم المعلومات المحاسبية والتسويقية والتدريبية.

المراجع

أولاً: المصادر العربية:

- 1- أحمد سعيد الشريف، المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد الليبي، بحث مقدم لمؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا، الماضي والمستقبل، طرابلس 2002.
- 2- أماني علي هلال، دروس أمريكية للمشروعات الصغيرة، مركز التجارب التنموية والإصلاحية، القاهرة، 2006.
- 3- صابر أحمد عبد الباقي، المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، 2009.
- 4- علي قابوسة، دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الثالث، السنة الثالثة، طرابلس، 2009.
- 5- فايز خير الله ناصر العوضي، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة الكويت، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثالث، 2001.
- 6- فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- 7- فلاح خلف الربيعي، القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2003.
- 8- ماهر حسن المحروق وإيهاب مقابله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، 2006.
- 9- مجدي عثمان سالم، التسهيلات الائتمانية وأثرها على إنتاجية قطاع الصناعة التحويلية الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، 2004.
- 10- مجلس التخطيط العام، الحسابات القومية 1986-1999، ديسمبر 2001.
- 11- مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1962-2000، ديسمبر 2001.
- 12- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، مجلدات مختلفة.

- 13- نجلاء مُجّد إبراهيم بكر، المشاريع الصغيرة في إطار الصندوق الاجتماعي المصري ونظام العولمة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، مصر، 2002.
- 14- نيفين فرج إبراهيم، دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري مع الإشارة لدورها في تنمية محافضة المنيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، المنوفية، مصر، 2000.
- 15- الهادي مُجّد السحيري، المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاكل وسبل العلاج، مجلة التخطيط والتنمية، المجلد الثاني، العدد الأول، طرابلس 2008.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

- Damondar N , Gujarati , Econometrie , traduction La4 eme Edition americaine par Brnard Bernier , de – book Universite , Bruxelles 2004.
- Fayad, M, K "Government expenditure and growth in Libya" unpublished, ph.D thesis, Liverpool business school, Liverpool John Moores, University U.K, 2000.